

## وزارة العدل

## القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/٩٦٠

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز : مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن  
محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ١٥/٤/٢٠١٤ في القضية رقم ( ٢٠١٣/١٥٥٥ )  
المتضمن تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية هتك العرض وفقاً  
للمادة ( ٢٩٩ ) عقوبات مكررة عشر مرات إلى جنحة المداعبة المناهية للحياء  
العام وفقاً للمادة ( ٣٠٥ ) عقوبات مكررة عشر مرات .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للسبب

التالي :

- القرار المطعون فيه مشوب بعيبي القصور في التعليل والتسبيب والخطأ في  
تطبيق القانون على واقعة هذه الدعوى إذ أثبتت بينات النيابة العامة استتالة  
المميز ضده إلى عورة المجني عليه وأن أفعال المميز ضده قد بلغت درجة  
من الفحش الشديد وخذشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه وتشكل  
كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض المسندة إليه .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً  
وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه .

### القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات  
الكبرى كانت وقرارها رقم ( ٢٠١٣/١٣١٩ ) تاريخ ٢٠١٣/١١/١٤ قد أحالت  
المتهم :

ليحاكم لدى تلك المحكمة عن :

- جناية هتك العرض وفقاً للمادة ( ٢٩٩ ) عقوبات مكررة عشر مرات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة  
وبتاريخ ٢٠١٤/٤/١٥ وفي القضية رقم ( ٢٠١٣/١٥٥٥ ) أصدرت حكماً حيث  
توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إنه وأثناء زهاب الطفل  
إلى محل القهوة المجاور لمنزله لشراء بعض الحاجيات قام المتهم  
بإمساك الطفل وقام بتقبيله على وجهه وبعدها غادر الطفل القهوة ، وبعدها عاد  
الطفل مرة أخرى إلى محل المتهم الكائن في منطقة ماركا المجاور لمنزله وعند  
دخوله قام المتهم بالوقوف خلف الطفل والإلتصاق به حيث شعر عندها الطفل بحجم  
قضيبي المتهم من ظهره وقام بتقبيله على رقبته وبعدها غادر الطفل المكان وبعدها  
كرر المتهم هذه الأفعال وهي الاقتراب من المجني عليه وملامسته لظهره وتقبيله  
على رقبته ووضع يده على فخذ المجني عليه ثماني مرات حيث أصبحت مجموعها  
عشر مرات ، وبعدها قال المجني عليه لوالده الذي قام بدوره بتقديم شكوى وعليه  
جرت الملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي قنعت بها حيث توصلت إلى أن ما قام به المتهم من أفعال بتاريخ الواقعة والمتمثلة بقيام المتهم بتقبيل المجني عليه على خده وعلى رقبتة والاتصاق به من الخلف دون ملامسة مؤخرة المجني عليه تشكل كافة أركان وعناصر جنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقاً لأحكام المادة ( ٣٠٥ ) من قانون العقوبات مكررة عشر مرات وليس كما جاء باسناد النيابة العامة وقضت محكمة الجنايات الكبرى بما يلي :

١. عملاً بأحكام المادة ( ٢٣٤ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف الجرم المسند للمتهم من جناية هنك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٦) من قانون العقوبات مكرر عشر مرات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقاً لأحكام المادة ( ٣٠٥ ) عقوبات مكررة عشر مرات .
٢. عملاً بأحكام المادة ( ١٧٧ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقاً لأحكام المادة ( ٣٠٥ ) من قانون العقوبات مكررة عشر مرات والحكم عليه عملاً بالمادة ذاتها بالحبس ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.
٣. عملاً بأحكام المادة ( ٧٢ ) من قانون العقوبات تنفيذ إحدى العقوبات لتصبح الحبس ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن سبب التمييز الدائر حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون في وأن القرار مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب والخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

ورداً على ذلك نجد إن وقائع هذه الدعوى الثابتة أن المجني عليه الطفل كان يتردد على مقهى المتهم / المجاور لمنزل نويه لشراء الشيبس والبيبيسي وأثناء ذهابه إلى مقهى المتهم قام المتهم بتقبيل المجني عليه على خده ولدى معاودة

المجني عليه الذهاب إلى المقهى قام المتهم بتقبيل المجني عليه على خده وقام بحضن المجني عليه من الخلف وشعر المجني عليه بشيء يلامس ظهره ولا يعرف فيما إذا كان هذا الشيء قاسياً أم طرياً وتكررت هذه الأفعال وبهذا الوصف حوالي عشر مرات وكان المتهم خلال قيامه بتلك الأفعال يحسس على فخذ المجني عليه وأن هذه الأفعال كانت تتم من فوق الملابس ولم يقم المتهم و/أو يحاول تشليح المجني عليه ملابسه .

وبتطبيق القانون على تلك الأفعال نجد إن هذه الأفعال التي أتاها المتهم تجاه المجني عليه تشكل كافة أركان وعناصر جنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقاً لنص المادة ( ٣٠٥ ) من قانون العقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة طالما أن هذه الأفعال لم تستطل إلى أماكن العورة لدى المجني عليه والتي يحرص الناس على حمايتها والذود عنها .

وحيث انتهى القرار المطعون فيه إلى ذلك فيكون قد صادف صحيح القانون والواقع في الدعوى ونؤيده في ذلك مما يتعين رد هذا السبب .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٧/٩/٢٠١٤ م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / أش

